

٤

فلسطين

الضرائب الاستعمارية في فلسطين

إعداد:
فراس جابر
مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية

١. الاستعمار والضرائب في فلسطين المحتلة:

تاريخ الضرائب في فلسطين طويل، ويعود إلى الإمبراطوريات والدول التي حكمت المنطقة العربية ومنها فلسطين، ففي العهد البيزنطي فرض عدد كبير من الضرائب على الناس، ومنها ضريبة الأرض وضرائب القنوات وضرائب الغلال وضريبة الرؤوس والضرائب التجارية وضرائب الحرف والمنازل والمواشي. أما في العهد العربي - الإسلامي فقد حددت الضرائب بالجزية والخراج. أما في العهد العثماني فإضافة إلى الضرائب العامة، فقد فرض الولاة/الحكام ضرائب خاصة بهم، ومنها ما كان غريباً مثل ضريبة العزوبية، والزواج، و«قدوم غلمانية»، وهي تؤخذ حين قدوم مولود، و«عيدية»، وهي ضريبة تؤخذ كل عيد^{٥٦}، والتي تحولت إلى عادة اجتماعية تمارس في الأعياد بين الأقارب.

هدفت الدولة من فرض الضرائب وجبايتها بالأساس إلى تمويل نفقاتها، وجيوشها، ولكن كما رأينا في العهد العثماني بشكل واضح، فقد عملت على إفقار الناس وزيادة غنى طبقات محددة من الحكام والموظفين الإداريين، كما عملت كأداة أساسية لانتزاع الأراضي من المزارعين لعجزهم عن تسديد الضرائب الباهظة المفروضة عليهم، وأدت ربحية الإنتاج الزراعي الموجه إلى التصدير وتوسعة الرقعة الزراعية، إلى إعادة تركيبها النظر في قوانين الملكية الفردية للأرض، فسنت قانون الأراضي لعام ١٨٥٨، وقانون تملك الأجانب للأراضي عام ١٨٦٧. وقد سعت الحكومة العثمانية لذلك تحت ضغط الحاجة للمال لتغطية نفقات الحروب، من خلال نظام الالتزام. من هنا بدأ تحويل الأرض إلى سلعة تجارية، سهلت انتقالها من مالك إلى آخر، وهنا جرى التحول الاقتصادي في الزراعة باتجاه تركيز ملكية الأراضي في المناطق الخصبة، حيث كان الفلاحون المثقلون بالديون يضطرون لبيع ملكياتهم من الأرض لسداد هذه الديون^{٥٧}. استمرت بعض الضرائب المفروضة في عهد العثمانيين بعد زواله إلى فترة طويلة، وما زال بعضها ساري المفعول حتى الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

استمر هذا النمط من استغلال الفلسطينيين لغايات الجباية المالية وتحرير العمالة من خلال السيطرة على الأراضي وانتزاع ملكيتها مع الانتداب البريطاني، والذي قام بإجراء تعديلات على منظومة الضرائب أهمها في حينه الضرائب الزراعية «وأدخل الاستعمار البريطاني نظام جباية جديدة للرسوم على الزراعة والأراضي الزراعية حيث استبدل الربيع العيني بالربيع النقدي، كما عدلت الضرائب وشكل الجباية، من العشر إلى ضريبة سنوية ثابتة مع تعزيز مكانة مخاتير القرى كمتعهدي ضرائب، الأمر الذي أثقل على الفلاحين من جهة، كما أنه أسهم في تعزيز انتقال الأراضي عبر البيع إلى الوكالة اليهودية»^{٥٨}، ومع تراكم الغضب تجاه السيطرة اليهودية على الأراضي، جاءت ثورة عام ١٩٣٦ والتي شملت، إضافة إلى مقاطعة التعامل مع المستوطنات اليهودية، الامتناع عن دفع الضرائب.

التحول الذي شهده العالم مع الثورة الصناعية، فرض تحولاً في شكل الدولة من إقطاعيات وإمبراطوريات إلى نظم سياسية حديثة، حيث يتم تنظيم الدولة الحديثة على أساس العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمواطنين. كما ظهرت الدساتير والقوانين الصادرة عن المؤسسات التمثيلية، فتم تنظيم الضرائب وسلطة فرضها، وحصرها من خلال آليات معينة لا يمكن تجاوزها، بحيث تجبى لمصلحة خزينة الدولة، على أن تقوم الدولة بالمقابل بالإنفاق على الخدمات الأساسية للمواطنين من صحة وتعليم وعمل، وبنية تحتية وحماية اجتماعية وأمن وخلافه. غير أن التحول أدى إلى وجود عالمين منقسمين، عالم أول يضم مجموعة من الدول الاستعمارية التي تطورت عبر قرون من استغلال شعوب العالم الثالث، وعالم آخر تكون من دول العالم الثالث، وهي مجموعة كبيرة من الدول التي خضعت للاستعمار واستمرت بالخضوع لأشكال مختلفة من الاستغلال والنهب من قبل الدول الاستعمارية بطرق مختلفة، غير أن هذا الوصف لا ينطبق على فلسطين التي بقيت تحت الاحتلال المباشر، الذي فرض ضرائب قاسية هدفت بالأساس إلى اقتلاع الفلسطيني من أرضه وإفقاره، وتمويل الاحتلال.

٥٦ الموسوعة الفلسطينية، الضرائب، الرابط الإلكتروني:

<http://www.palestinapedia.net/%D%8A%7D%84%9D%8B%6D%8B%1D%8A%7D%8A%6D%8A8/>

٥٧ محمد، جبريل. ٢٠١٠. المسألة الزراعية في فلسطين: من الالتزام العثماني إلى الاستيطان الصهيوني. رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي.

٥٨ محمد، جبريل، المصدر السابق.

٢. الضرائب مع عهد السلطة الفلسطينية:

لم تبتعد السلطة الفلسطينية كثيراً عن المضامين «التاريخية» للضرائب المفروضة على الفلسطينيين، هذه التاريخية التي تحمل كثيراً من علاقات الهيمنة والسيطرة ومحاولات الإخضاع، وإن جاءت من منظور وطني هذه المرة. فقد خضعت السلطة في إنشائها وتكوينها إلى اتفاقيات مع الاحتلال «الإسرائيلي» ومن ضمنها اتفاق أوسلو في الشق المدني - السياسي، وبروتوكول باريس في الشق الاقتصادي، بما يشمل الضرائب. وعليه شهدنا تحولاً في ممارسة آليات الجباية الضريبية ليصبح جزء منها فلسطينياً، وإن استمر الاحتلال في لعب أداء دور محوري في هذه العملية كما سنوضح لاحقاً.

نبيل «الاستقلال» كما في حالة المستعمرات السابقة الفرنسية والبريطانية تحديداً، لم يمنع الاستعمار من فرض اتفاقيات وشروط مذلة على هذه الدول من أجل «إعطائها» الاستقلال الشكلي، فيما بقي متحكماً بكثير من الموارد الاقتصادية بما يضمن احتجاز تطور هذه الدول. ونجد هذا واضحاً في حالة المستعمرات الفرنسية في أفريقيا «١٣ دولة أفريقية ملزمة من فرنسا، من خلال اتفاق استعماري، على وضع ٨٥٪ من احتياطاتها الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي تحت سيطرة الوزير الفرنسي للرقابة المالية. حتى الآن، توجو و١٣ دولة أخرى ملزمة بدفع ديون فترة الاستعمار الفرنسي لفرنسا. ومن يرفض من القادة الأفارقة يقتلون أو يصبحون ضحايا انقلاب عسكري. والذين يطيعون الأوامر يكافأون ويدعمون من فرنسا، وينعمون بحياة رغيدة، في حين يخرق شعبهم في بؤس وفقير مدقعين... الأمر الذي أدى إلى ضخ حوالي ٥٠٠ مليار دولار في الخزينة الفرنسية من مستعمراتها الأفريقية»^{٥٩}.

الوضع الاستعماري المشار إليه في أفريقيا يستمر في فلسطين التي تخضع إلى اتفاقيات ووسائل مختلفة لضمان هيمنة الاحتلال على مفاصلها الاقتصادية، وجني أي فائض قيمة اقتصادي وتحويله إلى خزينة الاحتلال، بما يساهم في جعله احتلالاً مربحاً كما أشار كثيرون.

٣. إطار الدراسة:

(١) أهداف الدراسة:

الهدف الأول: تحليل وتفكيك النظام الضريبي الفلسطيني في إطار علاقته البنيوية بالاحتلال، وفهم النظام الضريبي الفلسطيني كجزء من منظومة الضرائب الاستعمارية.^{٦٠}

الهدف الثاني: بناء تصور/توجه للنظام الضريبي الفلسطيني على أسس التحرر والسعي إلى تحقيق العدالة الضريبية، من خلال جملة تدخلات بنيوية وقانونية ومفاهيمية على النظام الاقتصادي/الضريبي الفلسطيني.

(٢) أهمية الدراسة:

قليلة هي الأدبيات والدراسات الفلسطينية التي تعالج النظام الضريبي الفلسطيني، والدراسات الموجودة تناقش الضريبة ببعدها التشريعي والقانوني، أو الاقتصادي الصرف. وعلى الرغم من وجود جهود في السنوات الأخيرة للنظر إلى الضريبة على أنها أداة للعدالة الاجتماعية، إلا أن هذا النقاش لم يتوسع بشكل كبير داخل المجتمع البحثي الفلسطيني.

كما أن الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية ما زالت تتعامل مع العلاقات المالية والضريبية مع الاحتلال الإسرائيلي على أنها إشكاليات بحاجة إلى تعديل وإصلاح، وتأتي أهمية هذه النظرة من وضع الضريبة في إطار فهم أوسع للضريبة الاستعمارية، وتحديد أدواتها وتأثيراتها المختلفة.

(٣) منهجية الدراسة:

- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأدوات الآتية:
- مراجعة وتحليل التشريعات الضريبية الفلسطينية، والأوامر العسكرية الإسرائيلية، والاتفاقيات الاقتصادية.
 - مراجعة وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، وتحديد الدراسات الدولية الحديثة.
 - الاستعانة بالإحصائيات والأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية من خلال تقاريرها المختلفة.
 - استخدام المقابلات المعمقة التي أجراها فريق المرصد سابقاً.

^{٥٩} عبد المنعم، محمد. ١٤ دولة أفريقية ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا. ساسة بوست. الرابط الإلكتروني:

<https://www.sasapost.com/france-colonial/>

^{٦٠} للمزيد انظر: فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز. ١٩٨٣. صناعة الجوع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٤٤ الإطار القانوني للضرائب في مناطق السلطة الفلسطينية:

١. قانون ضريبة الدخل وتعديلاته لعام ٢٠١١.

٢. قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٨.

٣. اتفاقية باريس الاقتصادية.

٤. قوانين أردنية تخص ضريبة الأملاك والمحروقات، ومنها قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤، وقانون ضريبة الأراضي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ وما طرأ عليهما من تعديلات أردنية حتى عام ١٩٦٧، وتعديلات بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية سارية المفعول لغاية الآن، وكذلك قانون الجمارك والمكوس الأردني رقم (١) لسنة ١٩٦٢.

٥. قوانين بريطانية تخص ضريبة الأملاك، ومنها قانون ضريبة الأملاك البريطاني رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٠ والذي يسمى «قانون ضريبة الأملاك داخل المدن»، ويطبق داخل قطاع غزة.

٦. أوامر عسكرية «إسرائيلية» تتعلق بضريبة القيمة المضافة، وما زالت مطبقة حتى الآن.

نستطيع أن نرى تقاطعاً كبيراً بين اتفاقية باريس الاقتصادية وبين الأوامر العسكرية «الإسرائيلية» وتحديداً في مجال ضريبة القيمة المضافة وضريبة الوقود «البلو»، حيث قامت هذه الاتفاقية بشرعنة تطبيقها بموافقة السلطة الفلسطينية.

٥ أنواع الضرائب وتعريفاتها:

أولاً: الضرائب المباشرة: ^{١٦}

ضريبة الدخل: تفرض وتجبى من المكلفين المختلفين العاملين في أراضي الدولة ذات السيادة القانونية، وهي تفرض على أرباح الأعمال والرواتب وما شابه من الدخل المتحققة للأفراد والشركات. وتوزع ضريبة الدخل على معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنها:

أ. **ضريبة دخل الأفراد:** وهي الضريبة التي تفرض على المواطن الفلسطيني (الشخص الطبيعي) والمقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة (ما عدا القدس) مدة لا تقل عن ١٢٠ يوماً متتالياً. وتحسب هذه الضريبة على الدخل المتأتي من أي عمل أو مهنة أو حرفة أو أي دخل خاضع للضريبة وفقاً للقانون النافذ.

ب. **ضريبة دخل الشركات:** وهي الضريبة التي تفرض وتجبى من الشركات المساهمة الخصوصية والعامية على حد سواء بعد استبعاد المصاريف والتكاليف كافة التي صرفت حصراً وكلياً في سبيل الحصول على الدخل. ويستثنى من الخضوع لضريبة الدخل الشركات والمشاريع الاستثمارية الحاصلة على شهادة إعفاء استثماري طبقاً لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (١) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته.

ج. **ضريبة الأملاك:** لا يزال قانون ضريبة الأبنية والأراضي رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ داخل حدود البلديات هو المطبق في فلسطين. وضريبة الأملاك هي عبارة عن الضرائب التي تفرض وتجبى عن الأملاك العقارية للفلسطينيين (ما عدا القدس). وتحصل هذه الضريبة بواقع ١٧٪ من صافي قيمة الإيجار أو العقار أو الأرض بعد خصم ما نسبته ٢٠٪ كاستهلاك. وتوزع هذه الإيرادات بين الخزينة العامة والهيئات المحلية بنسبة ١٠٪ للأولى و٩٠٪ للثانية.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة:

تفرض هذه الضرائب على أنشطة الاستهلاك والإنتاج والاستيراد، وتفرض كذلك على الثروة العقارية. وفي ما يأتي تلخيص لأبرز أنواع هذه الضرائب:

أ. **ضريبة القيمة المضافة المحلية:** وهي الضريبة التي تحسب على جميع السلع والخدمات المستهلكة من المواطنين. وينص اتفاق باريس الاقتصادي على أن نسبة هذه الضريبة في مناطق السلطة يجب ألا تزيد أو تقل عن تلك المعمول بها في «إسرائيل» عن ٢٪. ومن الجدير بالذكر أن هذه الضريبة يعود عبء دفعها على المستهلك النهائي للسلع والخدمات، وتحسب وتجبى من الشركات والأفراد المشتغلين والمسلحين في دوائر ضريبة القيمة المضافة، بعد أن يتم خصم ضريبة مدخلات الإنتاج والبيع لدى هذه الشركات.

ب. **ضريبة الشراء:** تفرض هذه الضريبة على سلع محددة مثل الكحول، والسجائر، والكيماويات، والسيارات.

ت. **ضريبة المقاصة (الفاتورة الموحدة):** وهي عبارة عن ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الضريبية من القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة قيامه بالشراء من «إسرائيل» أو المستوردة من الخارج عبر منافذها الحدودية، حيث تدفع لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية والتي تقوم بدورها بتحويلها إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر عبر آلية المقاصة المتفق عليها.

^{١٦} عبد الكريم، نصر، وآخرون. ٢٠١٥. دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية. رام الله: مؤسسة مفتاح.

ث. ضريبة المحروقات: وهي الضريبة التي تجبى على المحروقات المختلفة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية. لا يوجد قانون خاص في فلسطين تستند إليه هذه الضريبة. وتعتبر بمثابة ضريبة شراء شأنها في ذلك شأن الرسوم المفروضة على السجائر والتبغ. الأساس القانوني لهذه الضرائب هو قانون الجمارك والمكوس الأردني رقم (١) لسنة ١٩٦٢.

ج. الرسوم الجمركية والمكوس: يطبق بشأنها قانون الجمارك والمكوس الأردني رقم (١) لسنة ١٩٦٢ وما تلاه من أوامر عسكرية إسرائيلية. وهي عبارة عن الضريبة المفروضة على السلع والخدمات والبيضات المستوردة من دول العالم المختلفة لصالح القطاع الخاص والتي يتم تحصيلها من جمارك الاحتلال الإسرائيلي لصالح الخزينة الفلسطينية حسب اتفاق باريس الاقتصادي.

ح. ضريبة الإنتاج: يطبق بشأنها قانون الرسوم على المنتجات المحلية الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ باستثناء المنتجات الزراعية.

٤. الضرائب: الذراع الحاصدة للحكومة:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ ما قيمته ١٣.٧١٧ مليار دولار أمريكي حسب حسابات وزارة المالية، بينما تبلغ حسب حسابات الجهاز المركزي للإحصاء ما قيمته ٨.٣١١ مليار دولار، وتبلغ قيمة إجمالي الإيرادات المحلية التي تجبها الحكومة الفلسطينية ما قيمته ٣.٥٤٤ مليار دولار وتشكل ما نسبته ٢٥,٨٪ حسب وزارة المالية، و٤٢,٦٪ حسب جهاز الإحصاء من إجمالي الناتج المحلي، وذلك في انخفاض عن نسبتها لعام ٢٠١٦.

جدول رقم (١) يوضح إجمالي الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي^{٦٢}:

العام	إجمالي الإيرادات المحلية	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي**
٢٠١٥	٢,٩٠٨ مليارات دولار	٢٣,٥٪	٣٧,٧٪
٢٠١٦	٣,٥٧٣ مليارات دولار	٢٦,٥٪	٤٤,٥٪
٢٠١٧	٣,٥٤٤ مليارات دولار	٢٥,٨٪	٤٢,٦٪

* وفقاً لحسابات وزارة المالية الفلسطينية.
** وفقاً لحسابات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نلاحظ ارتفاع الإيرادات المحلية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بسبب تحسين تحويل المقاصة مع دولة الاحتلال، وزيادة الإيرادات الضريبية المحلية، ودفع رسوم رخص شركات الاتصالات لمرة واحدة، وكما يشهد عام ٢٠١٧ تراجع نسبة إجمالي الإيرادات المحلية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف.

جدول رقم (٢): توزيع الإيرادات المحلية بين الضريبة وغير الضريبة (مليون دولار)^{٦٣}:

العام	إيرادات ضريبية		إيرادات غير ضريبية		المجموع	
	المبلغ	النسبة من مجموع الإيرادات	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
٢٠١٥	٦٠٥	٧,٨٪	٢٤٩	٢٩,٢٪	٨٥٤	١٠٠٪
٢٠١٦	٦٢٨	٥١	٦٠٢	٤٩	١٢٢٩	١٠٠٪
٢٠١٧	٨٠٥	٦٢,٢٪	٤٨٧	٣٧,٨٪	١٢٩٣	١٠٠٪

نلاحظ من الجدول السابق أن الإيرادات الضريبية تحتل نصيب الأسد من مجمل الإيرادات المحلية، حيث بلغت عام ٢٠١٥ ما نسبته ٧,٨٪، وتقل النسبة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بشكل استثنائي بسبب تسديد شركات الاتصالات والهاتف الخليوي رسوم تجديد الرخص، فيما درّ على الخزينة مبالغ عالية.

٦٢ وزارة المالية، قانون الموازنة العامة ٢٠١٧.

٦٣ المصدر السابق.

ضريبة الدخل:

هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين كالشركات) الذين يمارسون المهن والنشاطات (التجارة، الخدمات... الخ) والذين يزيد دخلهم عن مقدار معين من المال في السنة.^{٦٤}

أجرت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٤ ولغاية اليوم تعديلات متتالية على قانون ضريبة الدخل بلغت ١٠ تعديلات خلال ١٠ سنوات، إلا أن هذه التعديلات لم تؤدّ إلى تحول في مساهمة ضريبة الدخل، حيث بلغت مساهمة ضريبة الدخل ١٢٢ مليون دولار من أصل ٢٧٥٦ مليوناً تشكل مجموع الضرائب لعام ٢٠١٥،^{٦٥} أي بما نسبته ٤,٤٪ فقط من مجمل الإيرادات الضريبية.

تتم التعديلات غالباً بضغط من القطاع الخاص الذي تقتطع شركاته ضريبة الدخل من موظفيها ومن المتعاقدين معها، وترسل تلك الأموال لصالح ضريبة الدخل. أرباح معظمها خارج تلك العملية لكن قيامها بإرسال تلك الأموال يظهرها مجتمعياً وكأنها تدفع الضريبة، لكن في الحقيقة من يدفعها هم العاملون والموظفون. والأدهى حين يتم اقتطاع الضريبة من العاملين/ات ولا يتم تحويلها إلى دائرة الضريبة، كما أن حجم التهرب الضريبي عالٍ جداً في صفوف شركات القطاع الخاص.

التعديلات دائماً في مصلحة الأغنياء:

أصدر الرئيس محمود عباس، مطلع حزيران ٢٠١٥، قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١، حيث طالت التعديلات الشرائح الضريبية وأصبحت الضريبة تستوفى على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب النسب والشرائح الآتية:

(أ) الشرائح من ١ حتى ٧٥٠٠٠ شيكل بنسبة ٥٪.

(ب) من ٧٥٠٠١ شيكل – ١٥٠٠٠٠ بنسبة ١٠٪.

(ت) ما زاد عن ذلك بنسبة ١٥٪، ما عدا شركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بامتياز أو احتكار بنسبة ٢٠٪.^{٦٦}

ألغى التعديل الأخير شريحة الـ ٢٠٪ دون ضجة تذكر سواء من ناحية المطالبة بالتعديل، أو الاعتراض على هذا التعديل، وهذا يعني أن كبرى الشركات تدفع مبالغ أقل بكثير مما يجب، والخزينة تخسر ضرائب كثيرة من الشركات الكبيرة. وقد سبق هذا القرار تعديل آخر في العام ٢٠١٤ والذي يعطي إعفاءً كاملاً للأصول الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية، إضافة إلى إعفائها من الأرباح الرأسمالية الناجمة من بيع الممتلكات.

كما أن "التنزيلات من الدخل الخاضع للضريبة التي نص عليها القانون، بدت أكثر تحيزاً للفئات الأكثر ثراءً في المجتمع (الشركات وكبار المكلفين)، ويتمثل هذا التحيز في إعطاء إعفاءات وتنزيلات كثيرة (خصم المصاريف) للشركات تصل في مجموعها إلى ١١٪ من أرباح تلك الشركات. ويشمل ذلك (٢٪ للتدريب، ٢٪ للبحث والتطوير، ٢٪ للائتمثال للمواصفات، ٢٪ لمصاريف البحث عن أسواق، ٢٪ نفقات المركز على الفروع، ١٪ للضيافة). إضافة إلى بنود أخرى مثل الخسائر الناجمة عن استبدال الآلات، ومخصصات الديون والمخاطر وغيرها. وقد تصل هذه المبالغ إلى ملايين الدولارات مقارنة بمبلغ إعفاء سنوي مقطوع للأفراد العاديين يبلغ ٣٦,٠٠٠ شيكل".^{٦٧}

لم تتجاوز مساهمة قطاع المهن الحرة في إيرادات ضريبة الدخل الـ ١١٪ فقط، على الرغم من العدد الكبير لهذه الأعمال.^{٦٨} ويتجلى هذا في أن معظم مكاتب المحامين، المكاتب الهندسية، المطاعم، عيادات الأطباء لا تعطي قوتير ضريبية مقابل خدماتها، وعدم فتح ملفات لعشرات الألوف من المكلفين الصغار من المهن الحرة.^{٦٩} ومن المفارقات الكبيرة أن بعض هذه المكاتب والأعمال تحقق دخلاً شهرياً يزيد عن ١٠ آلاف دولار، ولكن في نهاية الشهر لا تتجاوز ضريبتها ٥٠ دولاراً فقط لأن الضريبة المفروضة هي تقديرية.

تؤثر الإعفاءات الاستثمارية أيضاً على الجباية، حيث إن أكثر من ٦٠٪ شركة فلسطينية ذات حجم كبير لديها إعفاءات استثمارية، وبالتالي لا تدفع الضريبة. إن التعديلات على قانون الضريبة التي تتم دائماً بضغط وارضاء للشرائح العليا تأتي لتحقيق مصالح هذه الفئة وليس للاعتبارات مالية تنموية.

٦٤ قرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بشأن قانون الدخل.

٦٥ وزارة المالية، التقرير المالي ٢٠١٥.

٦٦ قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١.

٦٧ عبد الكريم، نصر، دراسة سبق ذكرها.

٦٨ صحيفة الحدث، التعديلات المستمرة على القوانين الضريبية، الرابط الإلكتروني:

<http://www.alhadath.ps/article/20135/index.php>

٦٩ حالة الأنظمة الضريبية (المغرب، الأردن، لبنان، فلسطين)، ٢٠١٣، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة، قد يُشار إلى هذه الضريبة في بعض الأحيان كنوع من أنواع ضريبة الاستهلاك، وتفرض في الدول ذات نظام ضريبة القيمة المضافة، على معظم توريدات السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها. وفي النهاية، فإن المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة.

ارتفعت ضريبة القيمة المضافة مرتين، الأولى كانت مطلع أيلول من العام الماضي من ١٤,٥% إلى ١٥%، والثانية في منتصف حزيران التي أصبحت ١٦%. تعتبر الرواية الرسمية الفلسطينية أنه حسب اتفاق باريس يجب ألا تقل هذه النسبة عن ٢% عما هو معمول به في داخل دولة الاحتلال^{٧٠}. وتعتبر السلطة الفلسطينية نفسها مجبرة على فعل ذلك، لكن لم يحدث أن احتجت على أي من القرارات المتعلقة بالسياسة الضريبية في "إسرائيل" والتي يتأثر بها المواطن الفلسطيني، وهي تنساق وراء رفع ضريبة القيمة المضافة على اعتبار أن لها مردوداً مالياً ايجابياً على الخزينة.

إن فرض السياسة الضريبية من قبل سلطة الاحتلال على الفلسطينيين يعرقهم أكثر فأكثر في الفقر، والظلم الذي يلحق بالفلسطينيين نتيجة تلك السياسة، يعكسه الحد الأدنى للأجور. ففي "إسرائيل" تم تعديله ليصل إلى ١٣٧٧ دولاراً مطلع العام القادم، بينما الحد الأدنى للأجور للفلسطينيين ٣٧٦ دولاراً، ولم يُجرَ عليه أي تعديل منذ العام ٢٠١٣، والأدهى أنه ما زال غير مطبق على أكثر من ١٣٠ ألف عامل وعاملة.

هذا النوع من الضرائب يدر على السلطة ما يوازي ٨٤٥ مليون دولار سنوياً، وبنسبة تقارب ٣١% من مجمل الضرائب والجمارك والمكوس التي تجبها السلطة لعام ٢٠١٥، فيما لم يشر التقرير المالي لوزارة المالية عن عام ٢٠١٦ إلى توزيع الإيرادات وفق مساهمات الضرائب المختلفة، وإنما أشار إلى مبلغ ٣٧٤٤ مليارات دولار كمجمل الإيرادات الضريبية^{٧١}.

الارتفاع المتكرر لضريبة القيمة المضافة والذي يعني تلقائياً ارتفاع اسعار السلع الأساسية والكمالية، سيقابله انخفاض القدرة الشرائية، والمواطن العادي والفقير هو من سيتحمل عبء ذلك الارتفاع، لأن ذلك سيرفع من سعر السلع.

لا يوجد استثناءات في تطبيق القيمة المضافة سوى على الفواكه والخضار. ولا يوجد دعم للسلع الأساسية، وبالتالي سيضمحل الارتفاع كافة السلع والبضائع. بعض الدول تفرض ضريبة أقل على الاحتياجات الأساسية كالأرز والطحين والزيت والسكر، لكن هذه الرؤية العادلة تغيب عن صانع القرار الفلسطيني.

وفي المحصلة سيؤدي هذا الارتفاع أيضاً إلى خفض النمو وإلى زيادة التهرب الضريبي، وما زال هناك من يتحدى أن يتم فرض الضرائب عليه، بل وقام بعض رجال الأعمال بالتهديد بسحب استثماراتهم المربحة من البلد إذا ما تم فرض ضريبة تصاعديّة عادلة.

٥. تحويلات المقاصة: لعبة التبعية:

تنظم اتفاقية وبروتوكول باريس الاقتصادي علاقة السلطة الفلسطينية مع دولة الاحتلال في كافة المناحي، والتي جعلت من مناطق السلطة الفلسطينية تابعة تماماً للاقتصاد الإسرائيلي ضمن غلاف جمركي واحد، ما عدا بعض استثناءات جمركية لبعض السلع القادمة من الأردن ومصر وبشكل محدود. ويرى الخبراء والاقتصاديون أن الاقتصاد جعل من الاحتلال مربحاً كما يؤكد دكتور الاقتصاد في جامعة النجاح أبو الرب "أن الاتفاق بُني على قاعدة اقتصادية صلبة بين السلطة والاحتلال تهدف إلى مصالح مشتركة وعلاقات تجارية متبادلة، وحوّل الأراضي الفلسطينية إلى مشروع اقتصادي مربح للاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تحويل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى أرض احتلال في العالم"^{٧٢}.

٧٠ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ما هي ضريبة القيمة المضافة. الرابط الإلكتروني:

<http://www.almarsad.ps/archives/457>

٧١ وزارة المالية. التقرير المالي ٢٠١٦.

٧٢ وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. اقتصادي يوضح.. ما هي اتفاقية باريس وأين يكمن الخلل؟. الرابط الإلكتروني:

<https://paltoday.ps/ar/post/146455>

نشر من اتفاقية باريس الجزء الأساسي، أما الملاحق الأكثر أهمية فقد بقيت سرية وغير منشورة، ما يدل على سوء ما ورد فيها للفلسطينيين، وقد صدرت دعوات متفاوتة من قادة في السلطة الفلسطينية وحركة فتح لتعديلها أو التخلص منها. وعلى الرغم من ذلك، لم يجرؤ أحد فعلياً على العمل لشطبها، وما زالت تتحكم بكافة مناحي الاقتصاد الفلسطيني. ف"اليد العليا على الاقتصاد الفلسطيني بقيت لدولة الاحتلال، ولعبت السلطة الوطنية دور "الميسر" في إدارة الاقتصاد، ... فيما سمح بتطور أشكال من "التبادل" التجاري بين المستوردين الإسرائيليين والتجار الفلسطينيين على أساس تسويق المنتجات الإسرائيلية أو المستوردة في السوق الفلسطينية من دون قيود، ولم يكن هذا "التبادل" سوى حركة باتجاه واحد، من السوق "الإسرائيلية" إلى الفلسطينية، مع وضع فيتو على المنتجات الفلسطينية مرة بدعوى الأمن، ومرات بدعوى عدم مطابقتها للمواصفات. وأتاحت الاتفاقية لاحقاً الفرصة لتطور شريحة سياسية - تجارية اعتمدت على العلاقات مع الاحتلال من جانب، وموقعها ضمن منظومة السلطة من جانب آخر، لتطوير وكالات تجارية لماركات معينة دولية و/أو إسرائيلية وتسويقها ضمن نظام احتكاري للسلع المستوردة، ما أدى إلى تراكم الربح في أيدي مجموعات صغيرة مندمجة في علاقات سياسية تجارية (وبخاصة في قطاع الاتصالات)".^{٧٣}

حددت الاتفاقية كافة الجوانب التي يجب على السلطة الالتزام بها من حيث الضرائب، والجمارك، والمواصفات والمقاييس المتبعة، وأماكن الاستيراد والشحن، ونسب الضرائب والجمارك، وأنواع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها وتلك الممنوعة. بالإضافة إلى هذا، حددت اتفاقية باريس المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الإسرائيلية كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية، وكذلك تحويلات الضريبة التي تجبها دولة الاحتلال من التجار الفلسطينيين، والجمارك التي تحصلها على الموانئ والمطارات والحدود على البضائع المستوردة للسوق الفلسطينية، وتشكل المورد الأكبر حجماً للموازنة الفلسطينية، وتعرف باسم المقاصة.^{٧٤}

البند الرئيسة المتعلقة بالضرائب والجمارك ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية:^{٧٥}

- سياسة الواردات: "لدى إسرائيل والسلطة الفلسطينية سياسة شبه متطابقة في ما يتعلق بالواردات والجمارك. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية تستطيع استيراد منتجات بتعرفة جمركية مختلفة عن تلك المطبقة في إسرائيل عقب إجراءات متفق عليها بصورة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك تستطيع السلطة الفلسطينية استيراد منتجات من الدول العربية بكميات محدودة متفق عليها. وسيتم اتخاذ ترتيبات لتدبير السلطتان بشكل مشترك الحدود في أريحا وغزة".

- الضرائب المباشرة: "تطبق السلطة الفلسطينية سياستها الخاصة في فرض الضرائب المباشرة بما في ذلك ضريبة الدخل على الأشخاص والشركات وضرائب الملكية ورسوم البلديات، وفقاً للسياسة التي تحددها السلطة الفلسطينية.

- يقوم الطرفان بجمع الضرائب في الأنشطة الاقتصادية التي تجري في مناطقهما. وتنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ٧٥٪ من ضريبة الدخل التي تحصلها من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل".

- الضرائب غير المباشرة: "تطبق السلطة الفلسطينية نظاماً لضريبة القيمة المضافة مماثلاً لذلك المطبق في إسرائيل. تراوح معدلات ضريبة القيمة المضافة لدى السلطة الفلسطينية بين ١٥ و١٦٪.

- الوقود: "يتم تحديد أسعار الوقود في منطقة الحكم الذاتي على أساس سعر الشراء في منطقة الحكم الذاتي والضرائب المفروضة على الوقود في منطقة الحكم الذاتي. وينص الاتفاق على أن سعر الوقود لا يمكن أن يكون أقل من ١٥٪ من السعر الرسمي في إسرائيل".

يظهر من النقاط أعلاه التحكم الاحتلالي شبه الكامل في السياسة الضريبية والجمركية للسلطة الفلسطينية ويبقيها ضمن السياسة الاقتصادية له، فيما عدا ضريبة الدخل للأفراد والشركات التي أعطى الاحتلال فيها مساحة قرار للسلطة الفلسطينية، ولكنها كما نرى لا تشكل قيمة ذات وزن في إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية.

^{٧٣} جابر فراس، ٢٠١٠، خصخصة فلسطين، في وهم التنمية، في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

^{٧٤} للمزيد انظر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، الرابط الإلكتروني:

<http://www.pmo.ps/86>

^{٧٥} جريدة الأيام الفلسطينية، النقاط الرئيسية في اتفاقية باريس، ٢٠١٢/٩/١٠، الرابط الإلكتروني:

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=b4b997cy189503868Yb4b997c

تبرز نقطة أخرى لها علاقة "بتشريع" العمل داخل المستوطنات من خلال تكليف الاحتلال بجباية وتحويل ضرائب الدخل الناتجة عن عمل الفلسطينيين هناك إضافة إلى العمل داخل الخط الأخضر، حيث يقوم الاحتلال بتحويل ٧٥٪ من مجمل ضريبة الدخل التي يجيئها عن الفلسطينيين العاملين هناك، وهذا يعني أن الاحتلال يأخذ ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي ضريبة دخل العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستوطنات، علماً بأنه بلغ عدد العمال الفلسطينيين هناك ما مجموعه ١٣٩٦٠٠ عامل وعاملة في الربع الأول من عام ٢٠١٧، ويعمل ما مجموعه ٤٨٧٠٠ عامل/ة بدون تصاريح عمل^{٧٦}، ويشكل هؤلاء العمال ما نسبته ١٤٪ من العاملين الفلسطينيين، ومعظم هؤلاء العمال وتحديدًا في المستوطنات والذين لا يجوزون تصاريح عمل لدخول الخط الأخضر لا يحصلون على حقوق.

العمل الفلسطيني داخل الخط الأخضر خضع لقوانين وإجراءات إسرائيلية خاصة تمارس التمييز تحت ادعاء المساواة مع بقية العمال، ففي عام ١٩٧٠ بدأ العمال الفلسطينيون التوجه إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من أجل العمل، في ذلك الوقت تم تأسيس ما يسمى "دائرة المدفوعات الإسرائيلية"، والتي تهدف إلى مساواة أجور العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة مع أجور العمال الإسرائيليين. هذه الدائرة كانت تابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية حتى العام ٢٠٠٩ لتتبع فيما بعد لوزارة الداخلية. "دائرة المدفوعات الإسرائيلية" عرّفت العمال الفلسطينيين على أنهم عمال أجانب، وبالتالي دولة الاحتلال تلزم أرباب العمل، عملاً بالقرار (ب/١) للجنة الوزارية للشؤون الأمنية (١٩٧٠) بتحويل أجور العمال الفلسطينيين غير الصافية إلى دائرة المدفوعات، وتستقطع هذه الدائرة من العمال الفلسطينيين ما نسبته ٢٣٪ من معاش العامل بدل كل من: التقاعد، ونهاية الخدمة، والتأمين الصحي، والإجازة المرضية، وفرض المساواة، ورسوم النقابة، وضريبة الدخل، وكل قطاع له استقطاع مالي محدد يختلف عن الآخر، أي أن قطاع البناء يختلف عن قطاع الزراعة وهكذا^{٧٧}. وحسب تصريحات عدة مسؤولين فلسطينيين ونقابيين فإن دولة الاحتلال لا تقوم بالكشف عن مجموع المبالغ، وما تقوم بتحويله متقطع ولا يشمل كافة فئات الاقطاع.

حاول عدد من الدراسات تقدير نسبة المبالغ المقتطعة من العمال الفلسطينيين، وتجاوزت كثير من التقديرات عدة مليارات من الدولارات. وتفيد دراسة إسرائيلية حديثة بأنه "وفقاً للتقديرات، جمعت في صناديق وزارة المالية (الإسرائيلية)، في السنوات ١٩٧٠-١٩٩٤، مبالغ مالية كبيرة تعود لعمال فلسطينيين أجراء. وبلغت ضريبة المساواة، وهي خصم من رواتب عمال فلسطينيين أجراء، ٦,٥ مليارات دولار"^{٧٨}.

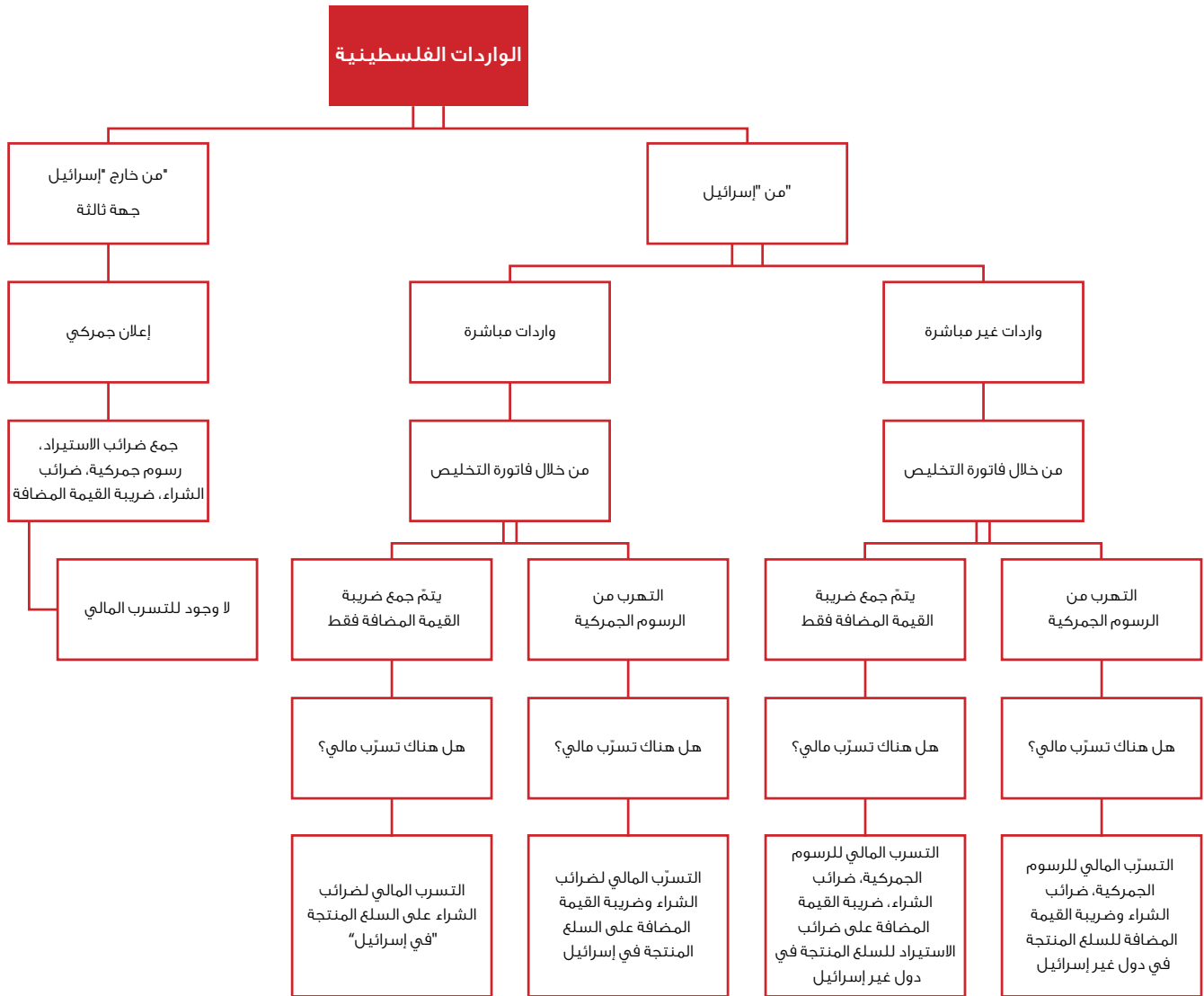
٧٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاء يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول ٢٠١٧. الرابط الإلكتروني:

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1923&mid=3265&wversion=Staging>

٧٧ صحيفة الحدث. دولة الاحتلال تسرق مليارات الشواكل من العمال الفلسطينيين والجهات المعنية عاجزة عن استرداد حقوقهم. رابط إلكتروني.

٧٨ مركز ماكرو للاقتصاد السياسي. ٢٠١٧. ظروف عمل العاملين بالأجر من الفلسطينيين في إسرائيل.

شكل رقم (١) يوضح حركة الواردات من الاحتلال لمناطق السلطة والخسائر الضريبية والجمركية: ^{٧٩}



يرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إجراء تحويلات المقاصة وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي يؤدي إلى خسارة مالية بقيمة مئات ملايين الدولارات سنوياً، إضافة إلى عمولة بنسبة ٣٪ من قيمة المبالغ التي يحولها الاحتلال إلى السلطة وتقتطع قبل تحويل هذه الأموال، وتقدر بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً^{٨٠}. وتقدر دراسة أجراها الأونكتاد عام ٢٠١٤ حجم الخسارة المالية الناتجة عن عدم دفع الضرائب على البضائع المستوردة وتهريب البضائع من "إسرائيل" إلى الأسواق الفلسطينية بـ ٣٠٥ ملايين دولار سنوياً، أي ما يعادل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و١٧٪ من مجمل إيرادات السلطة الفلسطينية. وإذا ما عولج التهريب من الضرائب والجمارك فيمكن توفير أكثر من عشرة آلاف فرصة عمل سنوياً^{٨١}. هذا يعني أن هناك مبلغاً يتجاوز ٣٥٥ مليون دولار سنوياً يأخذه الاحتلال على شكل عمولات وضرائب وجمارك مهربة.

^{٧٩} Elkhafif, Mahmoud, and others. 2014. Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. New York and Geneva: UNCTAD: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT.

^{٨٠} Elkhafif, Mahmoud, and others. 2014. Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. New York and Geneva: UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development.

^{٨١} UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development. 2016. Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. New York and Geneva.

يوصي الأونكتاد أن تتم دراسة وتحليل حجم خسائر الفلسطينيين الاقتصادية بسبب الاحتلال، وذلك لقطاعات كبيرة، ونعرض هنا الجوانب المتعلقة بالضرائب والجمارك، ومنها:

- خسارة الإيرادات من ضريبة دخل العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر والمستوطنات (حسب اتفاقية باريس يجب على الاحتلال أن يقوم بتحويل مقتطعات الضمان الاجتماعي والضرائب إلى السلطة الفلسطينية).
- الخسارة الناتجة عن استخدام عملة الشيفل والتي تقدر بين ٣,٧ ٤,٢٪ من الدخل القومي الإجمالي.
- خسارة الإيرادات الناتجة عن التلاعب بالأسعار من خلال تخفيض قيمة أسعار السلع المستوردة على الفواتير، بسبب عدم وجود سيطرة فلسطينية على الحدود وعدم الحصول على البيانات المناسبة المتصلة بالتجارة.
- فقدان الإيرادات الجمركية نتيجة لقواعد المنشأ الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وعلى السلع التي أنجزت في إسرائيل ولكن مع محتوى إسرائيلي يقل عن ٤٠ في المائة، حيث لم يطبق.
- خسارة مالية نتيجة لقاعدة ضريبية أصغر ناتجة عن اهتلاك القاعدة الإنتاجية وفقدان الموارد الطبيعية لصالح الاحتلال.^{٨٢}

حتى الجوانب والقطاعات التي حددتها دراسة الأونكتاد، وجوانب وقطاعات أخرى لم تأخذها الدراسة بالاعتبار ومنها تحصيل ضريبة الشراء على السلع "الإسرائيلية"، نجد أن الآثار المباشرة لتحكم الاحتلال بالاقتصاد الفلسطيني تؤدي إلى خسائر مباشرة، وخسائر غير مباشرة، ومن أهمها تقليل حجم الضرائب والجمارك التي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تجبها.

يتوضح هذا أكثر في دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي حول قطاع الاتصالات في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث "تتراوح الخسارة الإجمالية لإيرادات مشغلي شبكات الهاتف النقال الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٣-٢٠١٥) من ٤٣٦ مليون دولار أمريكي إلى ١٧٥٠ مليون دولار أمريكي. وتتراوح خسارة الإيرادات التي تعزى مباشرة إلى غياب الجيل الثالث ما بين ٣٣٩ و ٧٤٢ مليون دولار أمريكي، وتتراوح الخسارة الضريبية ممثلة بضرية القيمة المضافة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ بين ٧٠ و ١٨٤ مليون دولار أمريكي. ويمثل الأثر المباشر ما يصل إلى ٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية".^{٨٣}

هذه الدراسة التي توضح حجم الخسارة المباشرة في قطاع الاتصالات، لا توضح حجم الخسائر غير المباشرة والمتمثلة في خسارة الضرائب المباشرة على الدخل من الشركات والأفراد بسبب توسع أعمال الشركات في مجال الجيل الثالث.

جدول رقم (٣) إيرادات المقاصة (بالمليون دولار):

العام	إيرادات المقاصة	النسبة من إجمالي الناتج المحلي*	النسبة من إجمالي الناتج المحلي**
٢٠١٥	٢٠٥٤	٪١٦,٦	٪٢٦,٦
٢٠١٦	٢٣٤٤	٪١٧,٤	٪٢٩,٢
٢٠١٧ (متوقع)	٢٢٥١	٪١٦,٤	٪٢٧,١

* وفقاً لحسابات وزارة المالية.

** وفقاً لحسابات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونلاحظ أن إيرادات المقاصة ضعف الإيرادات المحلية التي تجبى من الضريبة وغير الضريبة، وهي أكبر مورد مالي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يجعلها أداة يستخدمها الاحتلال أحياناً لعقاب السلطة الفلسطينية في مواجهة مواقف سياسية محددة، كما حصل مع بداية عام ٢٠١٥ حين قررت السلطة الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث أوقف الاحتلال تحويل أموال المقاصة لمدة أربعة أشهر.

^{٨٢} Ibid

^{٨٣} World bank Group. 2016. The Telecommunication Sector in the Palestinian Territories: A Missed Opportunity for Economic Development.

جدول رقم (٤) مجموع الإيرادات الضريبية والمقاصة من مجمل الإيرادات: ^{٨٤}

النسبة من الناتج المحلي الإجمالي **	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	النسبة من مجمل الإيرادات	مجموع الضرائب والجمارك (بالمليون دولار)	العام
٪٣٤,٤	٪٢١,٥	٪٩١,٥	٢,٦٥٩	٢٠١٥
٪٣٧	٪٢٢	٪٨٣,٢	٢,٩٧٢	٢٠١٦
٪٣٦,٨	٪٢٢,٣	٪٨٦,٢	٣,٥٦	٢٠١٧

* وفقاً لحسابات وزارة المالية.
** وفقاً لحسابات الجهاز المركزي للإحصاء.

تشكل الإيرادات التي تجبها السلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك ما نسبته ٩١,٥٪ خلال عام ٢٠١٥ أي أنها تعتمد بالكامل على دافع الضرائب الفلسطيني لتمويل أنشطتها ونفقاتها، وحتى لو انخفضت النسبة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بسبب تحويلات الاحتلال لمرة واحدة، ورسوم رخص شركات الاتصالات، فإن هذا الانخفاض مؤقت وسرعان ما سيرجع إلى النسبة السابقة.

وبالنظر إلى الوعاء الضريبي من مجمل الناتج المحلي الإجمالي حسب أرقام وزارة المالية فإنها تبلغ ٢٢٪، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإنها تتراوح بين ٣٤-٣٧٪ وهي نسبة كبيرة جداً، ويتحمل عبء هذه الضرائب والجمارك المواطن الفلسطيني بشكل أساسي كما يتبين من تحليل توزيع الضرائب على الأفراد مقابل الشركات. وفي مقارنة مع دول أخرى نجد أن متوسط العبء الضريبي في الأردن بلغ ١٦٪، وفي مصر ١٩٪، وفي تونس ٢٠٪، وفي المغرب ٢١٪،^{٨٥} لذا فإن العبء الضريبي في فلسطين مرتفع جداً مقارنة بهذه الدول.

^{٨٤} حسابات الباحث من مصادر وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

^{٨٥} عبد الكريم، نصر. مرجع سبق ذكره.

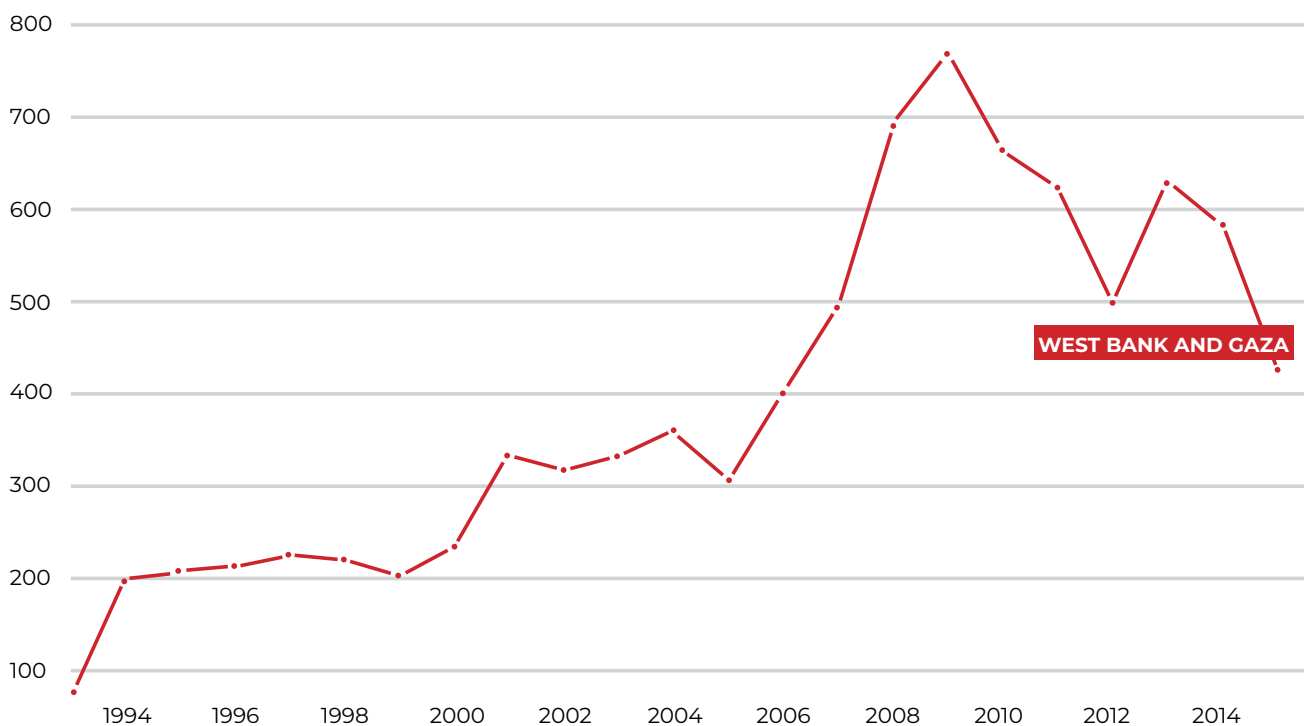
٦. الموازنة العامة والإيرادات الضريبية:

تعتمد السلطة الفلسطينية في موازنتها العامة على ثلاثة موارد / إيرادات رئيسية، وهي الضرائب التي تجبها محلياً، والضرائب والجمارك التي تحولها دولة الاحتلال، والمساعدات الدولية. وبعد انتهاء عهد سلام فياض تراجع الدعم الدولي عن مستوياته القياسية في عام ٢٠٠٩.

شكل بياني (٢): يوضح معدل الدعم الخارجي للفرد الواحد: ^{٨٦}

Aid Effectiveness

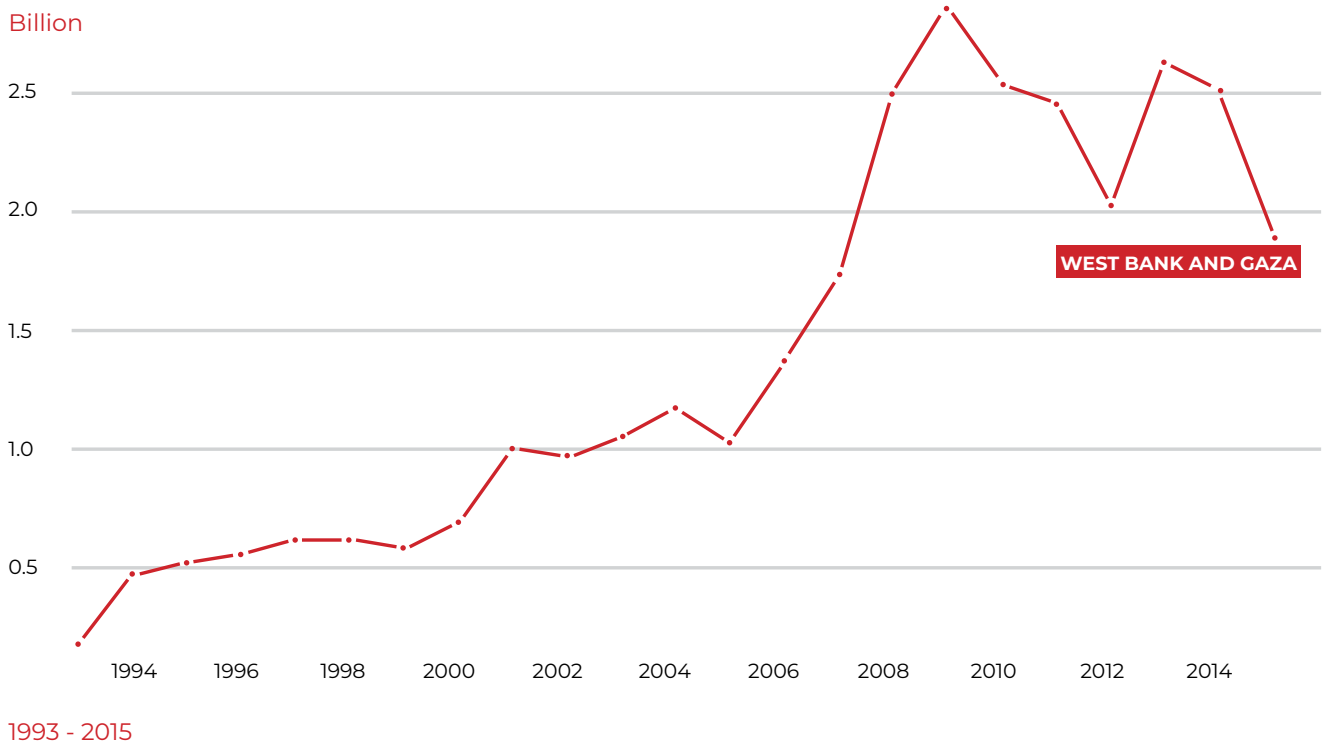
Net ODA received per capita (current US\$)



1993 - 2015

ويوضح الشكل السابق أنه في عام ٢٠٠٩ وصل معدل الدعم الخارجي للفرد الواحد إلى ما قيمته \$٧٣٦، وهي أعلى قيمة دعم خارجي للفرد في العالم، ومن ثم تراجعت لتصل إلى \$٤٢٣ في عام ٢٠١٥.

شكل بياني (٣): يوضح قيمة المساعدات التنموية الخارجية المستلمة: ^{٨٧}



يوضح الشكل السابق أن الفلسطينيين تلقوا في عام ١٩٩٣ ما قيمته ١٧٨ مليون دولار أمريكي كمساعدات خارجية، فيما وصلت قيمة هذه المساعدات في عام ٢٠٠٩ إلى ما قيمته ٢,٨٢٨ مليارا دولار أمريكي أي ١٦ مرة أكثر، ما أدى إلى "تضخم" الميزانية الحكومية بشكل كبير جداً، ولتصبح معتمدة على هذه المساعدات، لتتراجع عام ٢٠١٥ إلى ما قيمته ١,٨٧٣ مليار دولار.

وبشكل عام توزعت المساعدات الخارجية لدعم ميزانية السلطة والرواتب، وبالتحديد الإنفاق على الأمن وأجهزة الأمن التي استحوذت على حصة الأسد في كافة موازنات السلطة لأعوام مختلفة.

وبمقارنة بسيطة لقانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٧ نستطيع تبيان أوجه إنفاق السلطة من الإيرادات المختلفة التي يتم جمعها محلياً وعبر تحويلات المقاصة مع الاحتلال والدعم الخارجي.

^{٨٧} World bank. Data. Link: <http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD?locations=PS>

جدول رقم (٥): مخصصات المؤسسات المختلفة حسب موازنة عام ٢٠١٧: ^{٨٨}

الرقم	المؤسسة	المخصص المالي بالموازنة بالشيكل	النسبة المئوية من إجمالي الموازنة
١.	وزارة الداخلية والأمن الوطني	٤,١٦٠,٠٤٢	٪٢٥,٥
٢.	وزارة التربية والتعليم العالي	٣,١١٧,٩٣٠	٪١٩,٣
٣.	وزارة الصحة	١,٧٣٤,٥٧٢	٪١٠,٦
٤.	مؤسسة الرئاسة	٢٧٣,٩٢٩	٪١,٦٨
٥.	وزارة الزراعة	١٥٨,٠٢٨	٪٠,٩٧

نلاحظ من الجدول أن ميزانية وزارة الداخلية والأمن الوطني تحتل حصة الأسد من الموازنة وتبلغ أكثر من ربعها بقليل، فيما بقية البنود التي تصرف على الأمن تحت بنود أخرى سيرفع من حصة الأمن بشكل كبير ولافت، فيما تحصل وزارة التربية والتعليم العالي على ١٩,١٪ من الموازنة، ويخصص معظمها للرواتب والأجور وبشكل أقل على النفقات التطويرية والتي تصل إلى ما نسبته ٨,٧٪ من ميزانية وزارة التربية والتعليم. أما الصحة فتحصل على ما نسبته ١٠,٦٪ من قيمة الموازنة فقط، وعند التدقيق في قيمة النفقات التطويرية لقطاع الصحة نجد أنها لا تتجاوز ٠,٤٥٪.

المفارقة تتجلى أكثر عند تحليل موازنة مؤسسة الرئاسة الفلسطينية التي تحصل على مبالغ مالية أكبر بكثير من بعض الوزارات والهيئات، حيث إن حصة مؤسسة الرئاسة من مجمل الموازنة تصل إلى ١,٦٨٪ مقابل وزارة الزراعة التي لا تصل حصتها إلا إلى ١٪، وهذا يفسر تراجع دور قطاع الزراعة في التشغيل والإنتاج، حتى بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠١٥. ^{٨٩}

رغم ما جمعه السلطة من إيرادات كبيرة عبر مختلف أنواع الضرائب والجمارك، إلا أن ميزانية السلطة تعاني من عجز بسبب تراجع الدعم الخارجي كما أوضحنا سابقاً، وهو ما استعاضت عنه السلطة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك وحتى من الأسواق المحلية، حيث بلغ مجموع الديون المحلية والخارجية على السلطة الفلسطينية أكثر من ٤ مليارات دولار، وهي حوالي ١,٥ مليار دولار ديون محلية معظمها للبنوك، وحوالي مليار دولار قروض وديون خارجية. ^{٩٠} إضافة إلى حوالي ١,٥ مليار دولار مستحقات لهيئة التقاعد، ويشكل الدين العام ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي حسب أرقام وزارة المالية، بينما يشكل ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي قدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ بما يعادل ٨ مليارات دولار، ^{٩١} فيما قدرته وزارة المالية بما يعادل ١٣,٥ مليار دولار!

^{٨٨} ٢٨ وزارة المالية، قانون الموازنة العامة ٢٠١٧.

^{٨٩} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. أداء الاقتصاد الفلسطيني ٢٠١٥.

^{٩٠} الاقتصادي، كم بلغ الدين العام على الحكومة الفلسطينية حتى نهاية ٢٠١٦؟، الموقع الإلكتروني.

^{٩١} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، الرابط الإلكتروني:

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&itemID=1815&mid=3265&wversion=Staging>

٧. خاتمة:

الاقتراب من النظام الضريبي الفلسطيني هو اقتراب من تاريخ طويل من الهيمنة والاستعمار والتحكم الاحتلالي بكافة مفاصل حياة الفلسطينيين، حيث عملت الضرائب كأدوات هامة للقمع والعقاب والحرمان، وعملت على إلغاء ملكيات أراضي وعقارات فلسطينية بسبب تراكم الضرائب عليها، يدركه من عاش تحت سيف الاحتلال العسكري.

إن وجود تشريعات وقوانين يعني أن علاقات القوة والهيمنة قد نضجت إلى مستوى ممارسة الهيمنة والسيطرة من خلال أدوات ووسائل متعددة، منها ما يأتي في سياق قانوني أو في إطار أدوات اقتصادية، ولكن أي تحليل وتفكيك لهذه الأدوات والممارسات يوضح كم تنضح بالعنصرية المباشرة، وكيف توظف في خدمة الاحتلال العسكري المباشر.

إنشاء ووجود سلطة وطنية فلسطينية لم يمنع استكمال تراكم تحكم الاحتلال، ولكن عبر أشكال جديدة، ومنها الاتفاقية الاقتصادية سيئة الصيت والسمعة، والتي أبقّت للاحتلال يداً طولياً في استكمال نهب وإفقار المجتمع الفلسطيني، ومنعت تطور وسائل الإنتاج الزراعية والصناعية، وحتى التجارية. إن "شرعنة" أدوات الهيمنة والاستغلال من خلال وجود قنوات وسيطة خفف من الشعور بملامسة هذه الأدوات، ولكن من دون تغيير محتواها وتأثيرها، التي لا تزال نشهده ماثلاً أمامنا.

تبني السلطة الفلسطينية خيارات السوق الحرة، وانتهاج مبادئ الليبرالية الاقتصادية، أدباً إلى آثار سلبية كبيرة أهمها تراجع حجم القطاعات الإنتاجية، وزيادة الوكالات التجارية مع الاحتلال، والاعتماد على الضرائب المكثفة من أجل الإنفاق على الأمن والرواتب.

إن المزج بين وقوع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال من ناحية، ووجود سلطة تعمل في ظل اتفاقيات اقتصادية مع الاحتلال، وانتهاجها سياسات ليبرالية، أدت إلى نشوء واقع اقتصادي - اجتماعي مأزوم ومشوه، تتجلى أخطر نتائجه في تعرية البنى الاجتماعية والاقتصادية التي عملت لعقود طويلة على مقاومة الاحتلال وتعزيز الصمود لصالح بنى جديدة تعتمد بالأساس على الاحتكارات، والعلاقة التجارية والاقتصادية المباشرة مع أطراف مختلفة داخل الاحتلال من أجل التربح وتحقيق الثروات، ما لم يوجد مصلحة في إعادة النظر والتفكير في كافة المنظومة الاقتصادية السابقة بس استبدال وإبقاء جزء كبير منها داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية.

تحاول هذه الدراسة، أن تثبت، أن الضرائب أداة رئيسة في التحكم بالشعب الفلسطيني وفي موارد واقتصاده وقدرته على الصمود، حيث ينهب الاحتلال مئات الملايين سنوياً، إضافة إلى احتجازه عدة مليارات، فيما تعمل السلطة الفلسطينية على جباية ما تستطيع جبايته من الطبقات الفقيرة والمتوسطة من أجل الإنفاق على أجهزة بالغة الضخامة تحمي وجودها، فيما يزيد انكشاف المجتمع الفلسطيني تحت وطأة هذه السياسات والممارسات.

لذا لا يجوز الحديث عن إصلاح النظام الضريبي أو الإدارة الضريبية من دون تفكيك المنظومة الاستعمارية الكامنة وراء هذه المنظومة، ومن دون أن تحكم رؤية تنموية وطنية النظام الضريبي بحيث تقوده وتوجهه، وتتحكم في أوجه إنفاق هذه الضرائب.

٨. توصيات:

– الغاء/وقف العمل باتفاقية باريس الاقتصادية التي تحدد وتقيّد الإطار المالي والضريبي للسلطة الفلسطينية، والتي بدورها تقوم بتنفيذها على المواطنين الفلسطينيين. إن الغاء الاتفاقية سيعطي السلطة إكمانية لتشريع قوانين وأنظمة مبنية على مصالح واحتياجات المجتمع الفلسطيني، وتراعي المنظومة الاقتصادية الموجهة للعدالة الاجتماعية، وتسعى للفكك من التبعية للاحتلال.

– إلغاء الاتفاقية المذكورة وانتزاع حرية اقتصادية يجب أن يركز كذلك على السيطرة على المعابر المؤدية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وممارسة سيادة عليها بما يمكن الفلسطينيين من فرض الجمارك والرسوم وتحصيلها، وفرض القوانين والمواصفات الفلسطينية.

– مراجعة وإعادة بناء سياسات اجتماعية واقتصادية تركز على العدالة الاجتماعية، بما يشمل التحرر من تدخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والوصفات المختلفة التي تقدم من هذه الأطراف الدولية، وهذا يشمل الجباية الضريبية، والإنفاق/التوزيع من خلال الخدمات التي تقدمها السلطة، والمشاريع التطويرية/التنموية، أي أن الموازنة التي تقوم حالياً على أساس تقديم الحد الأدنى من الخدمات، وإرضاء نخب ومؤسسات نافذة على حساب بناء رؤية تنموية تعمل لحساب المواطنين، وتأخذ بالاعتبار ضرورة توجيه موازنات لقطاعات/خدمات محددة و/أو مناطق مهمشة.

– إصدار تشريعات وقوانين فلسطينية تستبدل القوانين والقرارات والأوامر العسكرية الإسرائيلية، وكذلك الأردنية والبريطانية، بحيث تكون قوانين عصرية وتستند إلى مبادئ التحرر من التبعية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف.

– تطوير سياسة ضريبية لا تقوم فقط على الجباية وتمويل الموازنة العامة، بل تتعامل مع الضريبة في إطار منظومة تنموية تعمل على تنمية المناطق المهمشة، وتقدم خدمات نوعية لكل المواطنين، كما تعمل على دعم القطاعات الإنتاجية الوطنية.

– معالجة التهرب الضريبي، وتحديدأ تهرب التجار الفلسطينيين من تسليم فواتير المقاصة، ويمكن معالجة مسألة التهرب بتواجد وإشراف فلسطيني على المعابر والمنافذ الحدودية أو من خلال وجود نظام رقابة إلكتروني على البضائع والمستوردات القادمة من المعابر والمنافذ الحدودية.

– وقف اقتطاع العمولة التي تتقاضاها "إسرائيل" وتبلغ ٣٪ من قيمة المبالغ التي يحولها الاحتلال للسلطة وتقتطع قبل تحويل هذه الأموال.

– المطالبة باستلام وتحويل كامل ضريبة الدخل التي تحصلها من الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر.

– وضع نظام لمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل المستوطنات، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والوطنية لضرورة وقف العمل في المستوطنات، فإن معظم العمال داخل المستوطنات لا يتم تحويل ضريبة الدخل عن رواتبهم بسبب تهرب المشغلين والوسطاء، أو ببساطة لأنهم عمال غير قانونيين.

– معالجة الأموال التي جمعت في صناديق وزارة المالية (الإسرائيلية) بين سنوات ١٩٧٠-١٩٩٤، حيث بلغ حجم ضريبة المساواة، وهو خصم من رواتب عمال فلسطينيين أجراء، ٦,٥ مليارات دولار، وهو بحاجة لمعالجة من خلال تدخلات دولية مع تدقيق نزيه لهذه الأموال والفوائد التي تراكمت عليها.

– تخفيض ضريبة الوقود، حيث ينص الاتفاق على أن يكون سعر الوقود في مناطق السلطة الفلسطينية لا يقل عن ١٥٪ عن سعره داخل "إسرائيل"، وباحتساب الفرق الهائل في الدخل ونظام المواصلات المتاح فإن المواطن الفلسطيني يدفع ثمناً هائلاً مقابل استهلاك الوقود.

– إعفاء سلع وخدمات أساسية من قيمة الضريبة المضافة، وتحديدأ المواد الاستهلاكية كما في تجارب دول عربية، لما لها من دور في مساعدة الأسر الفقيرة على توفير المواد الأساسية من دون تكاليف إضافية.

– وضع عدة شرائح لضريبة القيمة المضافة، بحيث يكون هناك تدرج في نسب الضريبة وفقاً لأهميتها ضمن سلة استهلاك العائلات الفلسطينية، بحيث تكون صفرأ لبعض السلع، ٥٪ للسلع الضرورية، ١٠٪ لسلع مهمة، وترتفع إلى ٢٠٪ لسلع الرفاهية.

- ضبط دفع وتسديد ضريبة القيمة المضافة من التجار ومزودي الخدمات، لأن حجم التهرب من تسديد هذه الضرائب كبير، أي أن المواطن يدفع هذه الضريبة في النهاية لجيب التاجر/مزود الخدمة، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى تطوير العقوبات لتكون رادعة وتناسب مع حجم التهرب الضريبي.
- تطبيق مبدأ تصاعدية ضريبة الدخل أسوة ببقية الدول لتصل أعلى شريحة إلى ٣٥% من الدخل المتوقع على أرباح الشركات، وتحديد الشركات الاحتكارية والقابضة والبنوك.
- تعديل القانون ليشمل الشرائح الضريبية ٢٠% و ٢٥% و ٣٠% وفقاً لأحجام الأرباح المتحققة للشركات بشكل تصاعدي.
- تعديل القانون ليشمل الدخل المتوقع للأفراد الناتج عن توزيع مكافأة خاصة عن أرباح الشركات، ويمكن أن يكون مشروطاً بكون المكافأة التي تزيد عما مجموعه ثلاثة رواتب سنوياً.
- أن تبقى الشركات الزراعية في حدود شريحة ١٠% لما عملها من قيمة إنتاجية ووطنية بغض النظر عن قيمة الأرباح المتحققة لتلك الشركات.
- تبلغ مساهمة قطاع الأعمال الحرة ما نسبته ١١% من مجمل إيرادات ضريبة الدخل، ويجب زيادة هذه النسبة بشكل تدريجي لتمثل حجم دخول هذا القطاع، والذي يشمل أعمالاً تدر دخلاً كبيراً مثل الأطباء، المحامين، المحاسبين، المهندسين، الاستشاريين.
- أن يكون اللجوء للتسويات الضريبية وفقاً لأسس واضحة ومعايير عادلة، وعلى ألا يكون هناك سجل متراكم للتهرب الضريبي لدى الفرد أو الشركة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع الأجنبية:

1. Elkhafif, Mahmoud, and others. 2014. Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. New York and Geneva: UNCTAD: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT.
2. UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development. 2016. Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. New York and Geneva.
3. World bank Group. 2016. The Telecommunication Sector in the Palestinian Territories: A Missed Opportunity for Economic Development.
4. World bank. Data. Link: <http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD?locations=PS>
5. World Bank. Data. Link: <http://data.worldbank.org/topic/aid-effectiveness?locations=PS>

ثانياً: المراجع العربية:

١. الاقتصادي. كم بلغ الدين العام على الحكومة الفلسطينية حتى نهاية ٢٠١٦؟ الموقع الإلكتروني.
٢. جابر، فراس. ٢٠١٠. خصخصة فلسطين. في وهم التنمية: في نقد الخطاب التنموي الفلسطيني. رام الله. مركز بيسان للبحوث والإنماء.
٣. جريدة الأيام الفلسطينية. النقاط الرئيسية في اتفاقية باريس. ٢٠١٢/٩/١٠. الرابط الإلكتروني: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=b4b997cy189503868Yb4b997c
٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٦. أداء الاقتصاد الفلسطيني ٢٠١٥.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٧. الإحصاء يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول ٢٠١٧. الرابط الإلكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1923&mid=3265&wversion=Staging>
٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي. الرابط الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1815&mid=3265&wversion=Staging>
٧. حالة الأنظمة الضريبية (المغرب، الأردن، لبنان، فلسطين). ٢٠١٣. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
٨. صحيفة الحدث. التعديلات المستمرة على القوانين الضريبية. الرابط الإلكتروني: <http://www.alhadath.ps/article/20135/index.php>
٩. صحيفة الحدث. دولة الاحتلال تسرق مليارات الشواكل من العمال الفلسطينيين والجهات المعنية عاجزة عن استرداد حقوقهم. رابط إلكتروني.
١٠. عبد الكريم، نصر، وآخرون. ٢٠١٥. دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية. رام الله: مؤسسة مفتاح.

١١. عبد المنعم، محمد. ١٤ دولة أفريقية ملزمة بدفع ضرائب لفرنسا. ساسة بوست. الرابط الإلكتروني: <https://www.sasapost.com/france-colonial/>

١٢. فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز. ١٩٨٣. صناعة الجوع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١٣. قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥م بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١م.

١٤. قرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١م بشأن قانون الدخل.

١٥. محمد، جبريل. ٢٠١٠. المسألة الزراعية في فلسطين: من الالتزام العثماني إلى الاستيطان الصهيوني. رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي.

١٦. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ما هي ضريبة القيمة المضافة. الرابط الإلكتروني:

<http://www.almarsad.ps/archives/457>

١٧. مركز ماكرو للاقتصاد السياسي. ٢٠١٧. ظروف عمل العاملين بالأجر من الفلسطينيين في إسرائيل.

١٨. الموسوعة الفلسطينية. الضرائب. الرابط الإلكتروني:

<http://www.palestinapedia.net/%D%8A%7D%84%9D%8B%6D%8B%1D%8A%7D%8A%6D%8A8/>

١٩. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. الرابط الإلكتروني:

<http://www.pmf.ps/86>

٢٠. وزارة المالية. التقرير المالي ٢٠١٥.

٢١. وزارة المالية. التقرير المالي ٢٠١٦.

٢٢. وزارة المالية. قانون الموازنة العامة ٢٠١٧.

٢٣. وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. اقتصادي يوضح.. ما هي اتفاقية باريس وأين يكمن الخلل؟. الرابط الإلكتروني:

<https://paltoday.ps/ar/post/146455>

